ورقة بحثية بعنوان

الممارسات العنصرية الإسرائيلية ضد اللاجئين في القدس وتداعياتها على الوجود الفلسطيني

مقدمة من

د. محمد الحافي

Moh-haffi@hotmail.com

أكاديمي وباحث بمركز التخطيط الفلسطيني

المستشار وفاء القيسي

wafaqaisy@gmail.com

وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية

فلسطين – رام الله

أيار 2023

المقدمة:

القدس هي قلب الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهي قضية من قضايا الحل النهائي، فمنذ احتلال إسرائيل للقدس الشرقية عام 1967 وهي تنتهج سياسات استيطانية إحلالية تستهدف تفريغ المدينة من سكانها واستبدالهم بالمستوطنين اليهود، وذلك بغطاء ودعم أمريكي شجع الاحتلال واستمرار الصراع دون حل، عبر حماية إسرائيل سياسياً وعسكرياً وتوفير الغطاء لإسرائيل التي تتنكر للقوانين الدولية ورؤية المجتمع الدولي لحل القضية، وبطبيعة الحال عدم الالتزام بالاتفاقات والمعاهدات الدولية الموقعة مع الفلسطينيين.

أفرز إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عام 2017 القدس عاصمة موحدة لإسرائيل وضعاً أكثر تعقيداً وأقل أملاً بالتوصل إلى حل عادل، بالإضافة لوصول الحكومة الإسرائيلية الأكثر يمينية وتطرفاً عام 2023، والرافضة للاعتراف بشعب آخر غير اليهودي وأي حل سلمي يفضي لاعتبار القدس عاصمة لدولتين، وبالتالي أجهضت كل فرص التوصل إلى حل سلمي عادل. لذلك فإن الحل الوحيد للقضية الفلسطينية مكانه الأمم المتحدة ومؤسساتها والتمسك بالقرارات الصادرة عنها منذ العام 1947.

في حديثنا عن النكبة وحق العودة فإن القرار الصادر عن مجلس الأمن للعام 194 بشأن اللاجئين يجب أن يكون الأساس في مقدمة الخطاب الفلسطيني للتوصل إلى حل عادل، وأن تكون مؤسسات الأمم المتحدة والمحاكم الدولية هي قبلتنا السياسية لتحمل مسؤولية تطبيقه، ولا حل عادل دون ذلك.

القدس الشرقية تعاني من احتلال يتوغل ويسيطر ويخطط للتهويد وينفذ، ولا يوجد أي جهة تقف في وجهه، وشهدت الفترة الأخيرة تصعيداً خطيراً في كل المجالات، بدءاً من تغيير البنى التحتية وشق الشوارع وتغيير أسمائها، وهدم بيوت الفلسطينيين واقتحامات المقدسات، وسن القوانين العنصرية ضد المقدسيين والمقدسات، بهدف التهويد والسيطرة الكاملة، فقد استهدفت إسرائيل المقدسيين بالاعتقال والقتل والترهيب وتهويد مناهجهم، ولا زالت حكومة الاحتلال تمشي خطىً متسارعة باتجاه السيطرة على القدس وتفريغها من سكانها العرب. زادت هذه الممارسات في ظل الائتلاف اليميني المتطرف، ما نقل الوضع إلى حقبة جديد أكثر تعقيداً.

مؤخراً، صدرت عدة تقارير عن مؤسسات إنسانية وحقوقية ودولية (2023) مثل التقرير الصادر عن منظمة العفو الدولية (أمنستي) ومنظمة "هيومن رايتس وتش"، وكذلك تقرير منظمة "بتسيلم" الإسرائيلية والتي اعتبرت فيها إسرائيل كدولة فصل عنصري.

تتضح مشكلة الدراسة في الممارسات الإسرائيلية اليومية الممنهجة ضد سكان مخيمات القدس بهدف إنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين في القدس، ولذلك ستسلط الدراسة الضوء على الوضع الإنساني البائس لمخيمات القدس وتداعياته، والذي قد ينذر بانفجار الوضع الأمني في القدس، بل واحتمال تعرض لاجئي القدس إلى الطرد واللجوء مرة أخرى، وكذلك على الإجراءات والمخططات الإسرائيلية التي تهدد الوجود العربي في القدس وهويتهم المقدسية، وفي النهاية سيضع رؤية استشرافية لمستقبل الوجود الفلسطيني في القدس.

وتهدف الدراسة إلى تبيان أثر السياسات العنصرية الإسرائيلية ضد اللاجئين في القدس وسبل مواجهتها، وإمكانية تحويل كل هذا التطرف إلى فرصة حقيقية لدعم المقدسيين في المخيمات وتسليط الضوء على قضيتهم ومعاناتهم وتدويلها كحق لا بد من إحقاقه.

وتكمن أهمية الدراسة في إمكانية استخدام مخرجاته كجزء من خطاب القيادة الفلسطينية وخطاب دولة فلسطين في الجمعية العمومية وضمن برنامجها السياسي، لا سيما وأنه يختص بتسليط الضوء على قضيتين من قضايا الحل النهائي وهما القدس واللاجئين هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن تقديم صيغة لمحكمة العدل الدولية تثبت أن إسرائيل دولة تمارس التمييز العنصري، وتنتهك حقوق الإنسان بشكل سافر وتنتهك حقوق اللاجئين التي كفلها لهم القانون الدولي.

وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة للمراجعة النظرية للأدبيات المنشورة حول الوضع في مخيمات اللاجئين في القدس، كما سيتم إجراء مقابلات معمقة مع عينات مقصودة من ناشطين مقدسيين ومشرفين ولجان للمخيمات والمراكز الحقوقية المختصة في القدس.

أولا: السياسات الإسرائيلية تجاه القدس والمقدسيين:

أ- الوضع السياسي للقدس الشرقية:

اعتمدت إسرائيل بعد احتلالها القدس عام 1967 أسلوب فرض الأمر الواقع بالقوة العسكرية، وإصرارها على اعتبار القدس يهودية موحدة، لذلك فرضت السيطرة الكاملة على القدس شرقية وغربية، وتستمر محاولاتها للسيطرة على سكان القدس وتزوير تاريخها، وهي ضرورة لتثبيت فكرة القدس العاصمة الموحدة لليهود، ولإقناع العالم بالرواية الصهيونية المزيفة، فعملت إسرائيل منذ احتلالها على اعتبار أن القدس الغربية عاصمة لها وعينها على القدس الموحدة، فضمت القدس الشرقية بعد النكسة، وبنت جدار الفصل العنصري

لعزلها عن الضفة الغربية، وسرقت الأراضي لصالح المستوطنات وذلك لتحقيق تفوق ديمغرافي، فقد سعت بكل الطرق لتهجير السكان الأصليين وإبدالهم بمستوطنين من شتى أنحاء العالم، واستولت على البيوت العربية وأسكنت فيها المستوطنين، وهدمت بيوت وغيرت الطرق وأسماء شوارعها، وأطلقت أسماء عبرية لا تتناسب مع طابعها العربي والإسلامي، وأخيراً عملت على التدخل في تفاصيل الحياة اليومية فتدخلت في المدارس وفرضت مناهجها وأغلقت المؤسسات الفلسطينية لمنع أي شكل من أشكال السيادة الفلسطينية داخل القدس[1].

عملت إسرائيل على تكريس الاحتلال في المدينة؛ فاتجهت نحو مجموعة قضايا لتحقيق الهدف الأساسي وهو تهويد القدس وضمها إلى دولة إسرائيل، وإلغاء الهوية العربية للقدس وأي سيادة فلسطينية فيها عبر فرض الأمر الواقع في القدس، فقد قامت إسرائيل بسن قوانين اخترعتها لشرعنة احتلالها للقدس، فقامت بسن قانون ضم القدس إدارياً وقضائياً لحدود "بلدية القدس" ومن خلاله استولت على أراضٍ بمساحة 99,69 كم2 ، أي ما يعادل 3 أضعاف مساحة القدس السابقة، والتي كانت خاضعة لتنظيم "أمانة مدينة القدس" قبل احتلالها وحل مجلسه، ولتكتمل عملية الضم وتصبح خاضعة للحكم المحلي وتتبع إدارة القدس الشرقية لبلدية " أورشليم" قامت بتعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء لقانون البلديات رقم 6 لسنة 1967، وبذلك المرسوم تم إزالة الحدود بين القدس الشرقية والغربية، تلا ذلك قانون يقضي بحل المجلس البلدي العربي، وللسيطرة على المواطنين وعملهم سنت قانون التنظيمات القانونية والإدارية لسنة 1968 الذي بمقتضاه تسيطر على اقتصاد القدس وسكانها العرب، عبر فرض إصدار تراخيص إسرائيلية[2].

سنت إسرائيل مجموعة قوانين لتسهيل عملية المصادرة للأراضي والممتلكات، فجاء قانون التعويضات 1973 وهو مكمل لقانون أملاك الغائبين 1950 التي تم سرقتها بذرائع قانونية، وبعده جاء قانون أراضي الدولة المسجلة باسم الحكومة الأردنية كذلك نقلت الملكية للاحتلال، وقانون استرجاع اليهود لعقارتهم 1968 والمسمى (حارس أملاك العدو) حسب الحكومة الأردنية 1948، ثم قامت بتسجيل أراضٍ على أنها أراضي دولة، وتشكل أكثر من ثلث أراضي القدس، فلم تكن مسجلة من قبل الحكومة الأردنية، ما سهل على الاحتلال سرقتها واعتبرها أراضي حكومية. وفي سنة 1980 سنت قانون أساس القدس عاصمة

[1] عادل مناع، نكبة وبقاء حكاية فلسطينيين ظلوا في حيفا والجليل 1948-1956 **صراع البقاء بين السياسة وجهاز القضاء، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2016** ص 297-298

[2] جمال موسى الحاج علي، الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية من أوسلو1993-2015 وتأثيرها على مستقبل التسوية السلمية/ فلسطين – رام الله 2016 ط1 شركة دار الأدب للطباعة والاستثمار، ص 6-17.

إسرائيل والذي جاء بعد اتفاقية السلام مع مصر، وأهم بنوده اعتبار القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة لإسرائيل، ويجب أن يكون مقر لرئيس الدولة والهيئات الحكومية الرسمية، ثم بدأت دولة الاحتلال بتنفيذ مشاريع قوانين لتكريس الأمر الواقع في القدس المحتلة، وأهم مشاريعه ما يتعلق بالمسجد الأقصى وتقسيمة من أجل إقرار صلاة اليهود فيه[3].

مما سبق يتضح حجم المخططات الجهود الإسرائيلية المبذولة لتهويد القدس وسكانها وجعلها عاصمة موحدة كاملة خالية من أي وجود عربي، وقد جاء الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل (2017) ليعطي الضوء الأخضر للاستمرار بانتهاكاتها ومخططاتها بشأن القدس والتي تخالف قرارات المجتمع الدولي.

ب-الوضع المدني لسكان القدس الشرقية:

عقب حرب العام 1967 واحتلال وضم القدس، فرضت إسرائيل سيطرتها وبدأت إجراءاتها الاحتلالية ضد سكان القدس، فقامت بمنح المقدسيين المقيمين فيها بطاقات إقامة دائمة وكأنهم سكان يعيشون داخل حدود المدينة المحتلة وليسوا مواطنين أصليين، وأبقت على الجوازات الأردنية التي يحملونها، ثم نفذت إحصاء للسكان وحصرت عدد المقدسيين الموجودين فعلاً في القدس ومنحتهم الهوية الإسرائيلية (الإقامة الدائمة) وليس المواطنة؛ فأصبح وضعهم القانوني ملتبساً وصار المقدسي مواطناً أردنياً مقيماً في القدس، فيما حرم آلاف المقدسيين الموجودين خارج القدس عشية الإحصاء من حق الإقامة فيها، وكان من المفروض أن هذا الوضع انتقالي وليس دائم، ولكن بقي المقدسيون في _ الوضع الانتقالي_ حالة اللامواطنة التي تعطي المحتل حق سحب الإقامة تحت أي ذريعة، وهذا ما يجري فعلا الآن بحق المقدسيين[4].

من الطبيعي أن يفرض هذا الوضع مفارقة قانونية بين المواطنة والإقامة وكلاهما تمنحه إسرائيل، وهذا ينعكس على حياة السكان اليومية وحقوقهم، ويبقى هذا الوضع رهن القوانين والأنظمة الإسرائيلية، التي توضع أساساً بهدف تفريغ القدس من العرب وتهويدها حرفياً.

ت-سكان القدس الشرقية والقانون الدولي:

في نظرة سريعة للقانون الدولي فإن القدس الشرقية منطقة محتلة وبموجب القانون والمفروض أن يسري فيها قواعد وأحكام قانون الاحتلال الحربي، والقانون الدولي الإنساني حسب اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين زمن الحرب، وعليه، فإن سكان القدس مدنيون يعيشون تحت الاحتلال ولا يمكن اعتبارهم مواطنين،

3 المرجع السابق / ص 16-17

[4] القدس الشرقية مخاوف رئيسة إزاء الأوضاع الإنسانية، الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تقرير خاص القدس: (2011)

حيث لا يمكن أن يقدم المدني الولاء للمحتل، ولا يمكن للمحتل فرض مواطنته عليه، وبالتالي على المحتل احترام حقوق السكان وضمانها، وعدم الانتقاص منها أو فرض قيود عليها، وهنا لا بد من التنويه أن عملية ضم القدس الشرقية من أساسها باطلة حسب القانون الدولي وبالتالي فرض قوانينها وأرادتها وقضائها عليها باطل[5].

الجدير بالذكر أن عدد كبير من سكان القدس عاشوا اللجوء نتيجة الإجراءات الإسرائيلية بحقهم من هدم واستيلاء على بيوتهم، لكن لم يتم تسجلهم رسمياً لدى وكالة الغوث كلاجئين، ولكن يتمركز وجود اللاجئين المسجلين رسمياً في المخيمات وفي البلدة القديمة في القدس، وهذا ما نتناوله بتعمق.

ثانيا: مخيمات اللاجئين في القدس

يوجد في القدس مخيمان مسجلان لدى وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين، كما ويوجد لاجئون في كل ضواحي القدس، وتحديداً في البلدة القديمة منذ النكبة عام 1948، والمخيمان هما: المخيم الأول مخيم شعفاط والثاني: مخيم قلنديا.

أ- مخيم شعفاط للاجئين

يقع مخيم شعفاط (مخيم عناتا) بين قرية شعفاط وعناتا شمال شرق مدينة القدس، على بعد 5 كيلو متر إلى الشرق من مركز المدينة؛ بدأ إنشاؤه أواخر عام 1964؛ وبدأت حركة النزوح إليه من عام 1965 إلى ما بعد حرب حزيران 1967، بلغت مساحته عند الإنشاء حوالي 98 دونماً، ثم وصلت إلى 203 دونماً حسب وكالة الغوث الدولية، يحمل غالبية سكانه الهوية الإسرائيلية (الإقامة الدائمة في القدس) ، وقد أقيم المخيم لنقل أغلبية اللاجئين الذين سكنوا مباني حارة الشرف بالبلدة القديمة بجانب حائط البراق الحائط الغربي للمسجد الأقصى، بهدف السيطرة على البلدة القديمة[6].

يبلغ عدد سكان مخيم شعفاط 19116 نسمة، حسب تقديرات "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني" 2022[7]. والمخيم محاط بالعديد من المستوطنات الإسرائيلية التي تطوقه وتحيط بالقدس الشرقية أيضاً وهي

---

[5] أسامة حلبي، الوضع القانوني لمدينة القدس وسكانها العرب/ مؤسسة الدراسات الفلسطينية

6 نظمي الجعبة، حارة اليهود وحارة المغاربة في القدس القديمة، التاريخ والمصير ما بين التدمير والتهويد/ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2019، ص 49

7 https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=ar&table_id=707

مستوطنة التلة الفرنسية من الجنوب، وبسكات زئيف من الشمال، وعناتوت من الشرق (عناتا)؛ ومستوطنة شعفاط من الغرب في حين يحاصره جدار الفصل العنصري من ثلاث جهات[8].

معظم مساكن مخيم شعفاط من الباطون والطوب حيث قامت وكالة الغوث عام 1966 ببناء 500 وحدة سكنية (غرفة واحدة فقط)، ثم أقام سكان المخيم 1600 وحدة سكنية أخرى على حسابهم الخاص في الفترة الواقعة بين عامي 1966–1983، حتى وصل عدد المساكن 2100 وحدة العام 1985. المساكن شديدة التلاصق، ما يجعل إمكانية التوسع العمراني معدومة، كما يمنع الاحتلال البناء نتيجة النمو الطبيعي، وذلك بهدف التضيق عليهم ودفعهم للرحيل قسراً والتخلص من اللاجئين وتحقيق أغلبية ديمغرافية يهودية في القدس الشرقية[9].

تدفق اللاجئين الفلسطينيين من قرى القدس الغربية بعد تهجير العصابات الصهيونية للسكان الأصليين من بيوتهم عام 1948 إلى البلدة القديمة في القدس الشرقية، فسكن بعضهم في المباني الموجودة في حارة الشرف وحي المغاربة، وبعد احتلال العام 1967 قام الاحتلال بتدمير هذه الأحياء لإضفاء صبغة يهودية على الحي ثم أطلقوا اسم حارة اليهود عليه[10]. كانت الأملاك اليهودية في هذه الأحياء من المدينة تابعة لسلطة حارس أملاك الغائبين الأردني قبل سقوط القدس، والذي قام بإدارتها والتحفظ عليها، فتجمع آلاف اللاجئين من عشرات القرى المهجرة وكان عددهم 3003 لاجئ استأجر البعض وتملك آخرون، وبقي الحال كذلك حتى العام 1964م حيث عقد اتفاق ما بين الحكومة الأردنية ووكالة الغوث يقضي بضرورة إخراج اللاجئين من سكان حارة الشرف الذين يحملون بطاقة وكالة الغوث إلى مخيم يبعد حوالي 5 كم عن القدس (مخيم شعفاط)، عام 1966، تفاجأ السكان بقرار نقلهم التعسفي ولكن لا خيار[11].

تنحدر أصول اللاجئين الفلسطينيين في مخيم شعفاط من (72) قرية فلسطينية مهجرة تنتمي إلى أقضية القدس والرملة ويافا والخليل وغزة وطبريا وبئر السبع، ويشكلون 32.8% من سكان المخيم، أما اللاجئون من القرى الاثنتين والستين الأخرى فيشكلون ما نسبته 30.6% من المسجلين في المخيم[12]. ويوجد في المخيم أربعة مدارس، منها اثنتان خاصة، ومركز صحي واحد، ووحدة علاج طبيعي واحدة، ومركز إعادة

8 وكالة الأنباء الفلسطينية وفا، https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=8899.

9 المرجع السابق.

10 القدس والأقصى: خطوة في الاتجاه الصحيح/ الهيئة الإسلامية العليا القدس/ ت: عزيز العصا/ ص131 الدكتور شبلي محمد يونس العزة

11 موسوعة المخيمات الفلسطينية© https://palcamps.net/ar/camp/88:2023

12 للمزيد راجع موسوعة المخيمات الفلسطينية، مرجع سابق.

تأهيل مجتمعي واحد، ومركز نسوي واحد[13]. وتبلغ الكثافة السكانية في المخيم أكثر من 55 نسمة في الدونم الواحد وهي نسبة عالية جداً، وتعتبر من أكبر المشاكل التي تسبب المعاناة للسكان داخل المخيم.

يعاني سكان المخيم من سياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها إسرائيل ضدهم، فمثلاً بعد أي عملية مقاومة في القدس يعاقب السكان جميعهم بإغلاقه، خاصة إذا كان المقاوم من المخيم، فقد أغلقت الشرطة المخيم 4 أيام بعد عملية طعن جندي في فبراير الماضي، ومنعت سيارات الوكالة والإسعاف من الدخول، كما يعاني السكان يومياً عند المرور عبر الحاجز دون سبب، في خرق لكرامة المواطن وحرّيّة التنقّل التي كفلها له القانون الدولي الإنساني. ويقوم جنود الاحتلال باعتداءات متنوعة على المواطنين على الحاجز من ضرب وعنف واعتقال أحياناً[14]. وقد أدانت الكثير من المنظمات الدولية الممارسات الإسرائيلية بحق المقدسيين، ما دفعها لاعتبار إسرائيل دولة فصل عنصري، لذلك لا بد من اعتبار التقارير الصادرة عن هذه المنظمات وثائق رسمية كأدلة تدين إسرائيل وأن تقدم كمراجع للمحاكم الدولية لضمان السلام للسكان تحت مظلة دولية تحمي الشعب الفلسطيني من جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل والإبادة الجماعية والتطهير العرقي ضد سكان القدس.

ب-مخيم قلنديا للاجئين

تأسس مخيم قلنديا للاجئين عام 1949 فوق أرض مساحتها 0,35 كم مربع على مسافة 11 كم إلى الشمال من القدس. ويقع على الطريق الرئيسي الواصل بين القدس ورام الله، وتعود أصول السكان اللاجئين في المخيم من 52 قرية تابعة لمناطق اللد والرملة وحيفا والقدس والخليل. وقد تأسس المخيم فوق قطعة أرض استأجرتها الأونروا من الحكومة الأردنية[15]. ويعتبر مخيم قلنديا ضمن حدود بلدية القدس المحتلة، وتعتبر أراضي المخيم منطقة ج حسب الاتفاقية المرحلية عام 1995، وبالتالي لا يزال المخيم واقعاً تحت السيطرة الإسرائيلية حتى اليوم رغم قربه من مدينة رام الله[16].

13 https://www.unrwa.org/ar/where-we-work/%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D9%85%D8%AE%D9%8A%D9%85-%D9%82%D9%84%D9%86%D8%AF%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86

14 جمعية حقوق المواطن في إسرائيل https://www.arabic.acri.org.il/post/__3

15 https://www.unrwa.org/ar/where-we-work/%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%81%D8%A9-

16 دائرة شؤون اللاجئين م ت ف http://plord.ps/post/7667/

يعاني سكان المخيم من وضع بيئي كارثي حيث ترتبط كافة المساكن بالبنية التحتية لشبكة المياه العامة والكهرباء. كما أن معظم المنازل متصلة بنظام الصرف الصحي الذي تم تصميمه في الأصل لتصريف النفايات السائلة فقط، ولا يسد احتياجات السكان. ولحل المشكلة قام السكان بأنفسهم بوصل بيوتهم بنظام الصرف الصحي، ولكن الشبكة لم تتحمل وبالتالي بقيت المشكلة عالقة. وفي عام 2007، قامت شركة مياه القدس باستبدال الشبكة بدون التنسيق مع الأونروا، ما أدى إلى إتلاف الطرق المعبدة، ولا زالت المشكلة عالقة لعدم توفر مالٍ كافٍ، ولا جهة رسمية إدارية ترعى شؤونه[17]. بالإضافة إلى ذلك تعتبر مشكلة البطالة الثانية في المخيم، وكذلك يعاني سكان المخيم من الوضع التعليمي والخدمات الصحية نتيجة للحاجة لصفوف مدرسية تستوعب أعداد الطلاب فيه نتيجة الاكتظاظ السكاني، كما أن البنى التحتية المتهالكة التي لا يمكن صيانتها ضمن الإمكانيات المتاحة، ولا تفي حاجة السكان مع تراجع الخدمات البلدية وتناقص المساعدات التي تقدمها الوكالة زاد الوضع سوءاً[18].

عدد سكان مخيم قلنديا حوالي 11,000 لاجئ مسجل لدى وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين، إضافة إلى أكثر من 3000 ساكن يعيشون في المخيم وهم غير مسجلين في وكالة الغوث، ولا يتلقون مساعدات. ويوجد في المخيم أربع مدارس، مركز توزيع أغذية واحد، مركز صحي واحد تابع للأونروا، وخمسة مراكز صحية خاصة، ومركز إعادة تأهيل مجتمعي واحد، وجمعية تعاونية ومركز برامج نسائية واحد[19].

جدير بالذكر أن عدد سكان المخيم هو حسب إحصاءات الأونروا وكذلك دائرة شئون اللاجئين الفلسطينيين منذ العام 2019 ولا يوجد إحصاء محدث لعدد اللاجئين فيه.

ت-مخيّم الصمود

أقيم مخيم الصمود في حي الصوّانة الواقع على منحدر جبل الزيتون، عام 1996 بعد أن صادر الاحتلال الأراضي وهدم بيوت السكان، كما وسحبت هويات (الإقامات الدائمة) لعدد (102) عائلة عربية مقدسية، وأصدرت القرارات بطردهم خارج القدس تحت ذرائع أن بعض البنايات غير مُرخصة، أو أنّ السكان لم يتواجدوا في القدس مدة 3 سنوات أو لم يقوموا بالتسجيل لدى وزارة العمل رسمياً حسب قانون العمل

17 https://www.unrwa.org/ar/where-we-work/%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%81%D8%A9-

18 مقابلة مع راضي يعقوب، رئيس اللجنة الشعبية لمخيم قلنديا، بتاريخ 1 مايو.

19 موقع الأونروا/ https://www.unrwa.org/ar/where-we-work/%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D9%85%D8%AE%D9%8A%D9%85-%D9%82%D9%84%D9%86%D8%AF%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86

الإسرائيلي، علما بأن هذه العائلات لديها إثباتات ملكية لهم ومُسجّلة في السجلّات الأردنية، وبعضها مُسجّل في السجل العثماني لمدينة القدس، ولكنهم لم يتمكنوا من توفير وثائق تثبت إقامتهم في القدس، وحسب السيد عزمي أبو السعود مدير مخيّم الصمود سابقاً، قام الأهالي المشمولون بذلك القرار بنصب خيام في حي الصوّانة، ولكن أصدرت حكومة الاحتلال قراراً بمصادرة الأراضي بحجة أنها محمية طبيعية نباتية، تمتد من قرية العيساوية وحتى أراضي وادي الجوز فالصوانة، والهدف الإسرائيلي الحقيقي هو تنفيذ المشروع الاحتلالي المسمى "البستان الوطني" وهو أحد أساليب طرد السكان العرب خارج القدس لتحقيق هدف التفوق الديمغرافي[20].

بعد ذلك رفض السكان الخروج من القدس فقاموا بنصب مخيّم على أرض تابعة للأوقاف في الشيخ جراح، للسكن فيها والبقاء في القدس، إلى أن قامت جرّافات الاحتلال باقتحامه وهدم الخيام المُقامة فيه وطرد السكان مرة أخرى، وبعد عام من التشريد أي في 1997، باءت كل المحاولات لإقامة إسكان دائم للعائلات في نفس مكان المخيّم، حيث لم يوجد داعم رسمي حسب المتحدث باسم العائلات المتضررة بعد أن توجه إلى عديد من الجهات الرسمية في حينه، جاء قرار وزير القدس الشهيد فيصل الحسيني مسؤول بيت الشرق الذي يقضي باستئجار بناية تابعة للأوقاف في حي الشيخ جراح، كانت تابعة لجامعة القدس وفي صدد عمل مكتبة تابعة لها، إلا أن الشهيد الحسيني أكد على أولوية إسكان مجموعة من العائلات المنكوبة وعددهم (24) عائلة ممن كانت أوضاعهم الاقتصادية صعبة ولم يكن لديهم إمكانية تحمل تكاليف السكن ورغم أن البناية لم تكن جاهزة للسكن وغير مؤهلة ولا تزال في طور التجهيز حتى الآن، إلا أنها أفضل من البقاء دون مأوى، وبعد ثلاث سنواتٍ تقريباً تم إنشاء إسكان خاص لبقية العائلات في منطقة صور باهر جنوب القدس، ولا زالوا يعيشون فيه، وأخيراً الجدير بالذكر أن لجنة من سكان عمارة الأوقاف توجهت لمحافظة القدس ووزارة شؤون القدس وعديد الجهات الرسمية الفلسطينية ولم تلقَ استجابة، ولا مساعدة[21].

وحتى الآن يعاني سكان مخيّم الصمود القاطنون في عمارة الأوقاف الشيخ جراح، من وضع صعب حيث المبنى قديم وغير مؤهل، وكونهم جردوا من إقامتهم فلا يوجد لهم أي فرص أو حق في العمل وبالتالي شطب حقهم بضمان الدخل الذي يحصل عليه بقية سكان القدس من حملة "الهوية"، ناهيك عن الاكتظاظ السكاني داخل المبنى، حيث أصبح عدد سكانه الآن 50 عائلة، كل ذلك يهون أمام تهديد السكان بمصادرته لصالح قطعان المستوطنين والجمعيات الاستيطانية الناشطة حولهم، حيث الموقع وسط حي الشيخ جرّاح

20 مقابلة مع د. عزمي أبو السعود، مسؤول ملف سحب الهويات في بيت الشرق، ومدير مخيم الصمود بداية تأسيس المخيم 1996.

21 مقابلة مع السيد محمد الحسيني / مسؤول لجنة الإسكان في عمارة الأوقاف، الشيخ جراح 2023/5/2 واحد السكان فيها (لاجئ)

ومُحاط بمنازل فلسطينية تمت مصادرتهم من قبلهم وبغطاء ومساعدة من الحكومة الإسرائيلية. ولا زالت قضيتهم لدى المؤسسات الأهلية الحقوقية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

إن ما يجري في منطقة الشيخ جراح من استهداف منازل الفلسطينيين والاستيلاء عليها وفي كل مخيمات القدس يجسد طبيعة الصراع القائم على وجود فلسطيني في القدس، حيث تطلق حكومة الاحتلال المشاريع الاستيطانية والذرائع المختلفة لسلب الأرض من سكانها، بحجج، مثل: محمية طبيعية، والحفاظ على البيئة وغيرها، وكأن الوجود العربي شاذ ولا يحق له النمو والتوسع كون هذا التوسع يتناقض وخطط سلب العربي حقه في الوجود في القدس.

وعليه، يجب حشد كل الجهود القانونية والإعلامية والإنسانية حل قضية اللاجئين في مخيمات القدس من خلال الضغط لتطبيق القرار 194 الصادر عن مجلس الأمن الدولي والذي يكفل عودة اللاجئين إلى ديارهم وتعويضهم. ويجب ألا تبقى قضية اللاجئين في سجلات وأروقة الأمم المتحدة مجرد وثائق تثبت الحق الفلسطيني للاجئين في العودة وتقرير المصير بل أن تطبق على الأرض وتحل القضية من جذورها.

ثالثا: الممارسات الإسرائيلية ضد اللاجئين في مخيمات القدس

الإجراءات الإسرائيلية ضد اللاجئين في القدس جزء من سياسة ونهج عنصري ضد غير اليهود، وكون الوضع المعيشي لسكان المخيمات قاسٍ ومتعثر، فإن آثار هذه الممارسات تزيد الوضع تعقيداً، فقساوة الحياة في المخيم مع الممارسات القمعية الإسرائيلية تنعكس في عمليات المقاومة وخاصة الفردية منها، وهذا ما شهده الواقع خلال السنتين الماضيتين؛ فالعلاقة طردية بين الممارسات العنصرية ونشاط المقاومة.

تسعى إسرائيل عبر ممارساتها للتخلص من المخيمات وسكانها، وبالتالي إسقاط حق العودة للاجئين في القدس تحديداً، كونها أحد أهم الشواهد الحية على النكبة، ولذلك بدأت الحكومة الإسرائيلية بالتضييق على سكان المخيمات بل وطردهم من القدس في محاولة لإسقاط حق العودة ومحاولة إلغائه. وسنركز هنا على اهم أشكال الممارسات الإسرائيلية ضد اللاجئين في مخيمات القدس.

1- حصار المخيمات بالحواجز العسكرية

حاجز قلنديا: أحد أكبر الحواجز العسكرية التي أقامها جيش الاحتلال الإسرائيلي عقب الانتفاضة الفلسطينية الثانية نهاية أيلول 2000، شمال القدس وجنوب مدينة رام الله، اتخذ اسمه من بلدة قلنديا التي نصب على أرضها بعد مصادرتها، ويقع على الشارع الرئيس الذي يصل مدينة رام الله بالقدس ويبعد 11 كيلومتراً عنها.

والحاجز محاط بمناطق عازلة وأسلاك شائكة وحواجز إلكترونية، إضافة إلى بوابات وكاميرات تمنع دخول الأشخاص إلا من خلال ممرات شبيهة بالأقفاص، وحواجز دوارة يرتفع كل واحد منها لأكثر من مترين ويحيطه الجدار لتكمل الطوق حول القدس حيث لا عبور إلا من خلاله. يصفه الفلسطينيون ببوابة للإذلال، كونه مصدر معاناة كبير للمارة وخصوصاً العمال والطلاب والموظفين، ولكل من يضطر لعبوره يومياً، وكذلك المرضى الذين يتلقون العلاج في القدس فيجبرون على تغيير سيارة الإسعاف الفلسطينية بأخرى إسرائيلية للوصول إلى مستشفيات القدس المحتلة[22]. ويؤثر الحاجز بشكل مباشر على حياة سكان المخيم، وخاصة ممن لا يحملون هوية إقامة في القدس، (حتى حملة هوية القدس) يعانون ولكن معاناتهم أقل كونهم يتمتعون بإمكانية الدخول دون تصاريح، وقد تطور الحاجز ليصبح ما يشابه المعابر الدولية ويدقق بهوية كل مار عبره بدقة وعنصرية متناهية وبالتالي قلب حياة سكان المخيم رأساً على عقب وحول مركز حياتهم رام الله، حيث الإمكانات المتاحة للعمل محدودة، وفرص العمل والأجور لا تسد متطلبات الحياة والأسرة.

2- حاجز عناتا (مخيم شعفاط) للاجئين

حاجز عسكري إسرائيلي مقام على جدار الفصل العنصري الذي يلتف حول المخيم، ويعتبر ضمن حدود ما يسمى بلدية القدس، ويعزله جدار الفصل العنصري عن المدينة، معزّز بأجهزة شرطية وما يسمى بحرس الحدود وقوات مسلحة من شركات حراسة خاصّة. ويشكل الحاجز الضلع الرابع للجدار الذي يحيط ببلدة شعفاط والمخيم الذي أقيم على أطرافها وبلدة عناتا وما بينهما من أحياء رأس خميس ورأس شحادة وضاحية السلام، وإغلاقه يعني حصار السكان وعزل المنطقة بالكامل عن محيطها. وضع الحاجز بداية الانتفاضة الثانية ثم تحول عام 2011 إلى ما يشبه المعبر الدولي، هو الممر الوحيد لسكّان مخيم شعفاط وحيّ راس خميس إلى القدس، حيث يُسمح لسكّان القدس الشرقيّة من حملة الهوية المقدسية الدخول للقدس ويُمنع عبور الفلسطينيين من حملة الهوية الفلسطينية[23]. وتمارس قوات الاحتلال إجراءات استفزازية على حاجز قلنديا كباقي الحواجز التي تطوق القدس.

3- سياسة مصادرة الأراضي

صادرت إسرائيل بين العام 1967 و2015 حوالي 64% من الأراضي التي ضمّتها إلى القدس وتصل مساحتها إلى 24,500 دونم، معظمها أراض بملكيّة فلسطينية خاصّة، وصودرت بهدف إقامة أحياء يهودية

22 https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/11/13/%D8%AD%D8%A7%D8%AC%D8%B2-%D9%82%D9%84%D9%86%D8%AF%D9%8A%D8%A7

23 المصدر السابق

ومنع التوسع الطبيعي للأحياء العربية واستعمال الحيز الفلسطيني لصالح اختراع الحوض المقدس (حسب الرواية الإسرائيلية) وصناعة تاريخ جديد يشرعن احتلال القدس[24].

4- سياسة هدم البيوت العربية وتقييد البناء في مخيمات القدس

شهدت محافظة القدس خلال العام 2022 هدم 306 بيت في القدس منها 160 عملية هدم بآليات وطواقم الاحتلال و98 عملية هدم قسري ذاتي، وفي العام 2021 هدم الاحتلال 315 بيت مقابل 70 مشروع استيطاني جديد خلال العام 2022[25].

يعيش سكان القدس الشرقية بقلق محدق من خطر الترحيل القسري، بسبب سياسة هدم البيوت والإخلاء القسري للسكان العرب في القدس، وتشترط السلطات الإسرائيلية وعلى أساس تمييزي حصول الفلسطيني على تراخيص البناء ضمن شروط معقدة، حيث أن المساحة المخصصة للسكان العرب لا تتعدى 13% معظمها مأهول أصلاً، فيضطر الفلسطينيون بناء بيوتهم دون التراخيص المطلوبة، إما فوق بيوتهم المبنية أصلا أو في أراضي يملكونها، ما يهدد خطر هدمها في أي لحظة، وخطر فرض غرامات عالية لا يعفي من تسديدها حتى لو تمكن من الحصول على الترخيص لاحقاً، وحوالي ثلث البيوت الفلسطينية في القدس الشرقية دون تراخيص، ما يعرّض أكثر من 100,000 فلسطيني من سكان المدينة لخطر التهجير،

فقد هدمت قوات الاحتلال 190 منزلاً عام 2006، وفي العام 2017، هدمت السلطات الإسرائيلية 142 مبنى في القدس الشرقية بدون تراخيص، ما تسبب بتهجير 233 شخصاً، من بينهم 133 طفلاً، وألحقت الضرر بـ631 شخصاً آخر. وتركزت عمليات الهدم في مناطق جبل المكبر وبيت حنينا والعيسوية وسلوان، حيث سجّلت ما نسبته 72% من الهدم للقدس الشرقية وتمثل الثلث من المجموع بواقع 142 بيت من أصل 423 هدمت، بينما بلغت نسبة المباني الزراعية أو التجارية 35%، وتعتبر منطقة كفر عقب ومخيم شعفاط للاجئين أكثر المناطق تضرراً من سياسية الهدم. ويتراوح عدد السكان في هذه المنطقة من 55,000 إلى 160,000-120,000 نسمة، على الرغم من أن نسبة سكان القدس الشرقية إلى حملة هوية الضفة الغربية غير معروفة[26]. وهناك فجوة في البيانات بشأن هدم المنازل في المخيمات كون عمليات الهدم مستمرة.

5- سياسة حق العودة لليهود والتشجيع على السكن في القدس

[24] جبارين، يوسف رفيق/ التخطيط الإسرائيلي في القدس، استراتيجيات السيطرة والهيمنة مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية 2016

[25] محافظة القدس http://www.jerusalemgov.ps/ar_page.aspx?id=01JdrMa3634744707a01JdrM

[26] https://www.ochaopt.org/ar/content/high-numbers-demolitions-ongoing-threats-demolition-palestinian-residents-east-jerusalem-1

شجعت سلطات الاحتلال مئات المستوطنين اليهود على السكن والاستيطان في قلب الأحياء الفلسطينية، فنشطت فيه المنظمات الاستيطانية في القدس، ونشطت المشاريع الاستيطانية في محيط القدس وأخطرها ما سمي ب "الحوض المقدس"[27] في البلدة القديمة من الجنوب في سلوان ورأس العامود، ومن الشرق بلدتي الطور وأبو ديس ومن الشمال الشيخ جرّاح؛ وبعضها على امتداد طرق رئيسية تؤدّي إلى البلدة القديمة، كذلك أقيمت جيوب استيطانية في قلب الحيّ الإسلامي وحيّ النصارى في البلدة القديمة. تفيد تقديرات جمعية "عير عَميم" أنّ العدد الإجماليّ للمستوطنين في قلب الأحياء الفلسطينية بلغ 2,800 مستوطن[28].

غيّرت هذه الجيوب الاستيطانية وجه الأحياء الفلسطينية التي أقيمت في قلبها وجعلت حياة سكّانها جحيماً لا يُطاق: يعاني السكّان إجراءات قضائية لأجل إخلائهم من منازلهم وانتهاكاً لخصوصيّتهم وضغوطاً اقتصاديّة إضافة إلى تنكيل المستوطنين اليوميّ بهم. كلّ ذلك يقود إلى مواجهات عنيفة بين الشبّان الفلسطينيين والمستوطنين. إضافة إلى ذلك يترافق وجود المستوطنين بحضور مكثّف لقوّات الشرطة وحرس الحدود يتعاملون بعنف مع الفلسطينيين. كذلك خصص الاحتلال مؤخراً ميزانية تقدر ب 95 مليون شيقل تشجيع المستوطنين المهاجرين الجدد على السكن في مدينة القدس المحتلة ما سيؤثر على اللاجئين في مخيمات القدس ويزيد حملة التطهير العرقي ضدهم.

رابعا: إجراءات إسرائيل ضد اللاجئين في القدس بحسب التقارير الدولية[29]

اعتبر التقرير السنوي 2022 لمنظمة العفو الدولية "أمنستي" أن إسرائيل تنتهج نظام قمعي وتمييزي ضد الفلسطينيين، وخلص المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة لدى الأمم المتحدة إلى أن "النظام السياسي للحكم الراسخ في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين يستوفي المعيار الاستدلالي السائد لوجود الفصل العنصري". كما خلص المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في السكن اللائق إلى الاستنتاج نفسه فيما يتعلق بسياسات هدم المنازل التي تنتهجها إسرائيل. وتحدث التقرير عن قانون المواطنة الذي يفرض قيوداً صارمة على لم شمل الأسر الفلسطينية بغية الحفاظ

---

[27] مشروع "الحوض المقدس" مشروع استيطاني يعمل على إحلال ما يقارب 25 ألف مستوطن بدلاً من الفلسطينيين، والسيطرة على آلاف الدونمات من أراضي القدس الشرقية، ومصادرتها وتسويتها؛ لتسجيلها بأسماء جمعيات وشخصيات يهودية وحاخامية، يمتد المشروع من حيّ الشيخ جراح وسط القدس حتى بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى ويشمل جبل المشارف ومنطقة سفح جبل الزيتون شرق القدس، وصولاً إلى جبل المكبر أقصى الجنوب الشرقي للمدينة بمساحة تقدر ب 26 ألف و650 دونم.

[28] شرقي القدس https://www.btselem.org/arabic/jerusalem 2019/1/27

[29] – تقرير منظمة العفو الدولية https://www.amnesty.org/ar/

على الأغلبية السكانية اليهودية. نددت بعض الدول بسياسة الفصل العنصري الإسرائيلي وترددت أصداء البيانات الصادرة عن منظمات حقوقية فلسطينية وإسرائيلية ودولية. وبالرغم من هذا الاعتراف المتزايد، لازالت إسرائيل تفلت من العقاب. وفي 11 مايو الماضي، قتلت الصحفية المقدسية "شيرين أبو عاقلة"، على يد جندي إسرائيلي أثناء تغطيتها اقتحام مخيم جنين. ولا زالت السلطات الإسرائيلية تنكر قتلها رغم وجود كل الأدلة.

يبيّن تقرير (أمنستي) كيف تفرض إسرائيل نظاماً مؤسسياً من القمع والهيمنة على الشعب الفلسطيني يمارس فيه سلب حقوقهم، حيث تعزل وتفرّق الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخصوصاً اللاجئين الفلسطينيين المحرومين من الحق في العودة. وذلك من خلال عمليات الاستيلاء على الأراضي والممتلكات على نطاق واسع، وأعمال القتل غير المشروع، وعمليات النقل القسري، وفرض قيود تعسفية على حريتهم في التنقل، وحرمانهم من الجنسية، يتحمّل المسؤولون الإسرائيليون مسؤولية الجريمة ضد الإنسانية المتمثلة بالفصل العنصري الواقعة ضمن ولاية المحكمة الجنائية الدولية.

أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية قانون يسمح بتجريد المواطنين من جنسيتهم إذا أدينوا بأفعال تبلغ حد "خرق الولاء للدولة". وفي 20 سبتمبر، أيدت هيئة الاستئناف الإسرائيلية تجريد 10 فلسطينيين يعيشون في القدس، أربعة أطفال، وثلاث نساء، وثلاثة رجال سحب منهم حق الإقامة الدائمة أو الإقامة المؤقتة بحجة وجود صلة قرابة بينهم وبين مهاجم فلسطيني. وفي 18 ديسمبر الماضي رحّلت إسرائيل الحقوقي الفلسطيني–الفرنسي "صلاح حموري" بعد تجريده من إقامته في القدس الشرقية. وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، شهد عام 2022 زيادة في أعمال العنف التي يمارسها المستوطنون والجيش ضد الفلسطينيين في القدس الشرقية والضفة الغربية عموماً. كما زادت وتيرة الاقتحامات الإسرائيلية للمسجد الأقصى، وقد برز ذلك خلال مسيرة الأعلام الأخيرة، فيما استمر تقاعس الجيش والشرطة الإسرائيلية عن التحقيق في شكاوى الفلسطينيين حول هذا العنف.

النتائج والتوصيات:

- سخرت إسرائيل كل إمكاناتها منذ اليوم الأول لاحتلال القدس من أجل محاربة الوجود العربي في المدينة وتهويدها وجعلها عاصمة موحدة لإسرائيل، وقد جاء الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل (2017) ليعطي الضوء الأخضر للاستمرار بانتهاكاتها ومخططاتها بشأن القدس والتي تخالف رؤية

المجتمع الدولي وقراراته. كما تركزت الممارسات العنصرية الإسرائيلية ضد مخيمات الفلسطينية عموماً، وفي القدس على وجه الخصوص، وذلك بهدف إنهاء قضية اللاجئين وحق العودة وإسقاط القرار 194.

- يتوجب على الفلسطينيين حشد الطاقات المحلية والدولية لمواجهة المخططات الإسرائيلية في القدس وعموم الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- إبراز قضية اللاجئين كقضية أساسية لن يسمح لإسرائيل بالإفلات من تحمل مسؤولياتها عن تشريدهم من أراضيهم.
- على دائرة شؤون اللاجئين أن تركز جهودها لمساعدة مخيمات القدس وخصوصاً مخيم الصمود، والضغط على الأونروا لتقديم خدماتها ومساعداتها لسكانه.
- استغلال المنصات الرقمية والقنوات الإعلامية لتسليط الضوء على معاناة اللاجئين خصوصاً في مخيمات القدس، وفضح الممارسات العنصرية الإسرائيلية ضدهم.
- التمسك بالقرار 194 الخاص باللاجئين ووضع المجتمع الدولي ومؤسساته عند مسؤولياته في تحميل إسرائيل مسؤولية جرائمها ضد اللاجئين.
- تركيز خطاب الرئيس القادم في الأمم المتحدة على قضية اللاجئين، ومطالبة الأمم المتحدة لتوفير الحماية للاجئين عموماً وفي القدس خصوصاً.
- تشكيل هيئة عربية إسلامية تعنى بفضح ممارسات الاحتلال ضد اللاجئين في القدس وتوفير المساعدة لهم.

المراجـــــع:

- عادل مناع، نكبة وبقاء حكاية فلسطينيين ظلوا في حيفا والجليل (1948–1956، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2016
- القدس الشرقية: مخاوف رئيسة إزاء الأوضاع الإنسانية، الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تقرير خاص القدس: (2011)
- نظمي الجعبة، حارة اليهود وحارة المغاربة في القدس القديمة، التاريخ والمصير ما بين التدمير والتهويد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية 2019.
- شبلي محمد يونس العزة، القدس والأقصى: خطوة في الاتجاه الصحيح– الهيئة الإسلامية العليا القدس.

- أسامة حلبي، الوضع القانوني لمدينة القدس وسكانها العرب، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية 1997

المقـابلات

- مقابلة مع د. راضي يعقوب مدير اللجنة الشعبية لمخيم قلنديا، م ت ف.
- مقابلة مع السيد محمد الحسيني، عضو لجنة الإسكان في عمارة الأوقاف، الشيخ جراح واحد السكان فيها (مخيم الصمود)
- مقابلة مع د. عزمي أبو السعود، مدير ملف سحب الهويات في بيت الشرق سابقاً، عضو في اللجنة التأسيسية لتسكين مخيم الصمود ، الصوانة

الصفحات الإليكترونية

- الجزيرة نت
https://www.aljazeera.net/news/2023/5/18/%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%B9%D8%AA%D8%AF%D9%88%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89
- https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=8899
- الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني
https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=ar&table_id=707
- الوكالة الفلسطينية للمعلومات https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=8899
- موسوعة المخيمات الفلسطينية 2023:https://palcamps.net/ar/camp/88

- وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين https://www.unrwa.org/ar/where-we-work/%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D9%85%D8%AE%D9%8A%D9%85-%D9%82%D9%84%D9%86%D8%AF%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86
- جمعية حقوق المواطن في اسرائيل https://www.arabic.acri.org.il/post/3
- دائرة شؤون اللاجئين م ت ف http://plord.ps/post/7667/
- بوابة اللاجئين الفلسطينيين https://refugeesps.net/
- مؤسسة بيتسليم https://www.btselem.org/arabic/jerusalem 2019/1/27
- منظمة العفو الدولية https://www.amnesty.org/ar/
- أوتشا مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية https://www.ochaopt.org/ar